

# الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الدول العربية

خديجة عرفة محمد

باحثة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

## مقدمة

حظي موضوع «الرقابة الدولية على الانتخابات» بقدر كبير من الجدل في الآونة الأخيرة ما بين مؤيد ورافض هذا النوع من الرقابة على الانتخابات، وكل له مبرراته. والفكرة الأساسية موضع الجدل تكمن في البعد الدولي لهذه العملية، إذ رفضت بعض الدول فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات، ونظرت إليها على أنها تُشكّل انتقاصاً من سيادتها، وشكلاً من أشكال التدخل في شؤونها الداخلية، في حين نظرت بعض الدول الأخرى إلى هذا الأمر على أنه فرصة مهمة لإطلاع العالم على المسيرة الديمقراطية فيها، وعلى رغم تحفظ مجموعة ثالثة من الدول على الفكرة، إلا أنها تعاملت مع الأمر كوسيلة للحصول على بعض أشكال المساعدات، خاصة في الحالات التي تمّ الربط فيها بين قبول الرقابة الدولية على الانتخابات، والحصول على بعض أشكال المساعدات من القوى الكبرى.

وعلى رغم هذا الجدل، إلا أن الرقابة الدولية على الانتخابات أضحت إحدى المسلّمات في ظلّ الموجة الثالثة للديمقراطية، خاصة في ظلّ العولمة، وما فرضته من إلغاء للحدود، بحيث لم يعد ما يحدث داخل الدول شأنًا داخلياً فحسب.

وفي الوطن العربي، أثّرت قضية الرقابة الدولية على الانتخابات — التي شهدتها غالبية الدول العربية في العقد المنصرم — إذ تباينت مواقف الدول العربية في هذا الشأن، وهو التباين الذي برز على مستوى آخر، وهو المستوى الداخلي ممثلاً في تباين مواقف القوى السياسية المختلفة من هذا الأمر. ومن بين الأقطار العربية التي قبلت هذا الأمر: الأردن وفلسطين وموريتانيا ولبنان. أما الفريق الآخر الرافض فقد جاءت مصر في مقدمته، وهي التي رفضت دعوة الرئيس بوش الابن إلى إرسال مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام ٢٠٠٥ معللة الرفض بمعارضة الشعب المصري هذا الأمر.

وتبرز أهمية هذه القضية في ضوء الضغوط التي تفرضها بعض القوى الكبرى على الدول النامية في ما يتعلق بضرورة وأهمية وجود رقابة دولية على الانتخابات كآلية لضمان النزاهة الانتخابية وتحقيق الديمقراطية. وبذلك تبرز العلاقة بين الرقابة الدولية والديمقراطية.

وعلى هذا الأساس، فإن نقطة التركيز في هذه الدراسة هي على العلاقة بين الرقابة الدولية والديمقراطية، بحيث تتمثل «الإشكالية الأساسية» في: إلى أي مدى تُشكّل الرقابة الدولية على الانتخابات آلية فعالة لضمان الديمقراطية؟ بمعنى آخر، هل الدول التي شهدت رقابة دولية قد شهدت أيضاً انتخابات ديمقراطية مقارنة بتلك التي لم تشهد مثل هذا النوع من الرقابة على الانتخابات؟

وبذلك يتمثل «الفرض الأساسي» الذي تسعى الدراسة للتأكد من صحته في: مدى وجود علاقة طردية بين وجود رقابة دولية على الانتخابات التي تشهدها الدول المختلفة (برلمانية أو رئاسية) وضمان تحقق الديمقراطية ونزاهة الانتخابات.

ويتطلب هذا الفرض الأساسي في مناقشة الظاهرة في سياقها العربي دراسة نموذجين: الأول لدولة لم تقبل بمبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات فيها، وهي مصر، أما الحالة الثانية التي قبلت بالرقابة الدولية على الانتخابات فيها، فهي حالة فلسطين؛ وذلك للتعرف على طبيعة العلاقة بين الرقابة الدولية على الانتخابات وديمقراطية الانتخابات.

## أولاً: مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات وتطور العمل فيه

تُعرف الرقابة الدولية على الانتخابات بكونها تلك العملية الهادفة إلى اطلاع المجتمع الدولي على العملية الديمقراطية في الدولة المعنية، وذلك بناءً على طلب الأخيرة، بهدف الوقوف على مدى اتساق العملية الانتخابية مع المعايير الدولية للديمقراطية، ومدى تعبيرها عن إرادة الشعوب<sup>(١)</sup>. ويتم هذا الدور الرقابي من خلال مجموعة من اللجان الحكومية أو المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، إضافة إلى بعض المنظمات غير الحكومية.

ويُناقش هذا المبحث مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات وتطور العمل فيه في سياق نقاط ثلاث هي: تطور العمل بمبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات، وأنواع الرقابة الدولية على الانتخابات، وأخيراً مراحل الرقابة الدولية على الانتخابات في ما يلي:

### ١ - تطور العمل بمبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات

تطور الدور الرقابي للمجتمع الدولي على الانتخابات في الدول المختلفة منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن، وذلك كما يلي:

#### أ - الأمم المتحدة ومراقبة الانتخابات

فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات ليست فكرة قديمة، ولكنها حديثة نسبياً، إذ

(١) محمد الجارحي، «الإشراف القضائي والرقابة الدولية على الانتخابات»، الأبحاث القانونية: شبكة المعلومات العربية القانونية، ٢٠٠٥/٧/٢١. < <http://www.eastlaws.com/iglc/research/researchhow.php?id=138&myuser=&PHPSESSID=bad1269d811864b06734cad6eca71440> > .

بدأت من خلال دور الأمم المتحدة في إيفاد مراقبين دوليين إلى بعض المناطق في العالم، وذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة في مساعدة الشعوب المستعمرة على الاستقلال، وهو الدور الذي بدأ في البروز منذ سبعينيات القرن العشرين. وقد أخذ هذا الدور أشكالاً عدة، ومن ذلك الاستفتاء الذي نظّمته المنظمة الدولية في البحرين في عام ١٩٧١، والذي أسفرت نتائجه عن اختيار الشعب البحريني الاستقلال، وهو ما أسهم في إنهاء المطالب الإيرانية في البحرين. وقد أرسلت الأمم المتحدة بعثة تقصي الحقائق برئاسة نائب الأمين العام للأمم المتحدة إلى البحرين لتنظيم الاستفتاء<sup>(٢)</sup>.

إلا أن دور الأمم المتحدة أخذ في التبلور مع بدايات التسعينيات من القرن العشرين. ففي عام ١٩٩٠ قامت الأمم المتحدة بمراقبة أول انتخابات ديمقراطية جرت في هايتي. وفي نيسان/أبريل عام ١٩٩٢ قامت المنظمة الدولية بإنشاء جهاز خاص لمراقبة الانتخابات ومساعدة الدول الراغبة في الرقابة على الانتخابات وضمان نزاهتها وعدالتها ومصداقيتها. وفي العام ذاته، قامت الأمم المتحدة بإيفاد بعثة إلى جنوب أفريقيا بهدف الرقابة على الانتخابات التي جرت في الأخيرة عقب نهاية النظام العنصري فيها، حيث كانت هناك مخاوف كبيرة من تزوير هذه الانتخابات من قبل النظام العنصري، وهي الانتخابات التي أسفرت عن نجاح مانديلا وبداية النظام الديمقراطي في البلاد. وقد تلا ذلك إيفاد بعثة أخرى لمراقبة الاستفتاء في ناميبيا في طريقها إلى الاستقلال عن جنوب أفريقيا.

وفي عام ١٩٩٣ شاركت الأمم المتحدة في تنظيم الانتخابات في كمبوديا. كما قامت في عام ١٩٩٤ بمراقبة أول انتخابات متعددة الأحزاب تجرى في موزمبيق، وقد أدت إلى تنصيب حكومة جديدة بصورة سلمية. كما أشرفت الأمم المتحدة على الاستفتاء الذي عُقد في تيمور الشرقية. كما إن الأمم المتحدة أشرفت على الانتخابات في العديد من المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة في إطار ما يُعرف بعملية بناء السلام (Peace Building)، ومن بينها إقليم كوسوفو، وجمهورية البوسنة والهرسك، وليبيريا، وسيراليون.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن دور جهاز مراقبة الانتخابات في الأمم المتحدة لا يقتصر على مراقبة العملية الانتخابية فحسب، ولكن يُقدم أشكالاً أخرى من المساعدات للدول التي تطلب ذلك، ومن هذه الأشكال وضع استراتيجية لوجيستية لإجراء الانتخابات ومتطلباتها، وبناء القدرات للمشرفين على الانتخابات، إضافة إلى دعم منظمات المجتمع المدني في البلد المعني من خلال ورش العمل والندوات وتقديم دورات تدريبية، وغير ذلك من أشكال الدعم الفني للمجتمع المدني، بما يؤهل منظماته للإشراف على عملية الانتخابات.

وهناك على الأقل أربع طرق شاركت فيها الأمم المتحدة في الانتخابات، وهي: أولاً قيام الأمم المتحدة بتنظيم وإجراء الانتخابات في بلد ما، إذ تُنظم الأمم المتحدة تقريباً

(٢) عبد الله الأشعل، «ضوابط الرقابة الدولية على الانتخابات... رؤية من مصر»، بوابة العرب، ٦/٤/٢٠٠٥، <http://www.arabgate.com/more/>.

جميع جوانب العملية الانتخابية. أما الشكل الثاني، فهو إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات عن طريق اختيار ممثل خاص للأمين العام ليشهد بصلاحيته جوانب حاسمة في العملية الانتخابية. والشكل الثالث هو أن يتولى تنظيم العملية الانتخابية جهاز وطني، ويُطلب من الأمم المتحدة مراقبة الانتخابات والتحقق ما إذا كانت العملية الانتخابية تُجرى بحرية ونزاهة. وهناك نوع رابع من مشاركة الأمم المتحدة، وهو تحسين القدرة الوطنية في ما يتعلق بجوانب الانتخابات المادية، والجوانب الخاصة بالبنية الأساسية، والجوانب القانونية، والجوانب الخاصة بحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>.

وفي جميع هذه الحالات، تحدّد الأمم المتحدة خمسة عناصر حتى يتسنى لها القيام بدورها في مراقبة الانتخابات، وهي<sup>(٤)</sup>:

- أن تتلقى الأمم المتحدة طلباً رسمياً من الدولة المعنية.
- وجود دعم عام عريض لمشاركة الأمم المتحدة.
- وجود وقت مسبق كاف للمشاركة الشاملة من قبل الأمم المتحدة.
- وجود بُعد دولي واضح في الحالة.
- صدور قرار من إحدى هيئات الأمم المتحدة (مثل الجمعية العامة أو مجلس الأمن).

## ب - تطور العمل في الرقابة الدولية ومشاركة دول أخرى

لم يعد هذا الدور مقتصرًا على المنظمة الدولية فحسب، بل دخلت دول أخرى على هذا الخط، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد دعوة الرئيس بوش الأب عام ١٩٩١ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقامة نظام دولي جديد يستند إلى الديمقراطية الوطنية والدولية والاستقرار والسلام، بدأت الولايات المتحدة تسير على هذا الدرب، إذ تمّ إنشاء معهد واشنطن للديمقراطية الذي تخصص في صياغة قوانين الانتخابات، وتدريب الكوادر، وإرسال فرق بجميع اللوازم لتدعيم النظم الديمقراطية لتحل محل نظم الحزب الواحد في أفريقيا. ومن بين الدول الأفريقية التي تمّ فيها هذا الأمر: بوروندي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وكان الهدف هو حماية التجربة الديمقراطية من النظم الدكتاتورية الأفريقية بعد أن أرغمت واشنطن هذه النظم على قبول التجربة الديمقراطية، واشترطت هذا القبول حتى تستمر المعونة الأمريكية لها<sup>(٥)</sup>.

أما عن دور الاتحاد الأوروبي في الإشراف على العملية الانتخابية، فقد جاء لاحقاً على الدور الأمريكي في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، تُشير الإحصاءات إلى أن منظمة الأمن

(٣) «مراقبة الانتخابات»، في: دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان- سلسلة التدريب المهني، رقم ٧ (د.م.]: مكتب الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (٢٠٠١).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) حلمي الأسمر، «الرقابة على الانتخابات عرف دولي... يشمل أعرق الديمقراطيات»، ٢٠٠٧/٩/٥، <http://news.maktoob.com/684648>.

والتعاون الأوروبي قد راقبت حوالى ١٥٠ دورة انتخابية، ما بين رئاسية وبرلمانية، داخل أوروبا وحدها منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن<sup>(٦)</sup>.

## ج - المنظمات غير الحكومية الدولية ورقابة الانتخابات

إضافة إلى المشاركة الحكومية والمنظمات الدولية في الرقابة على العملية الانتخابية، فقد بدأت مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية في الاشتراك في عملية الرقابة الدولية على الانتخابات، بحيث أخذت تؤدي دوراً مهماً في هذا الشأن. وهناك مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الدولي تتولى هذه المهمة، ومن بينها المعهد الدولي الديمقراطي، واتحاد الدول الكونفدرالية، وبعض المنظمات التابعة للاتحاد الأوروبي، والاتحاد السويسري، وكذلك مركز كارتر لحقوق الإنسان واستبعاد المعاناة، ويرأسه الرئيس الأمريكي السابق جيمى كارتر، والمؤسسة الوطنية الديمقراطية للشؤون الدولية، وهي منظمة غير حكومية في واشنطن ترأسها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت.

## ٢ - أنواع الرقابة الدولية على الانتخابات

وفقاً للعرض السالف لتطور مبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أنواع الرقابة الدولية، وهي: أولاً الرقابة الدولية المفروضة على الدول، وثانياً الرقابة التي تأتي بناءً على طلب من الدول المعنية ذاتها، والنوع الثالث هو الإشراف الدولي على الانتخابات.

### أ - الرقابة الدولية المفروضة على الدول

هو ذلك النوع من الرقابة الذي تفرضه الأمم المتحدة أو القوى الدولية الكبرى على الدول موضع الانتخابات. ويأتي هذا النوع من الرقابة عادة في الحالات التي تشهد الدولة انهياراً في نظامها السياسي، بحيث لا يوجد ضامن في هذه الحالة بأن الانتخابات ستسير وفقاً للقواعد الدولية المقبولة.

وهذا النوع من الرقابة الدولية على الانتخابات هو أمر نادر الحدوث، ويتم عادة في الدول التي تعاني انهياراً شاملاً وغياباً للنظام، بحيث تكون هناك مخاوف شديدة على العملية الانتخابية في هذه الدولة، ويكون هذا الأمر بتفويض من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن. وتشمل هذه العملية التنظيم الشامل للعملية الانتخابية، حيث تحل المنظمة الدولية محل السلطة الوطنية في جميع جوانب العملية الانتخابية.

### ب - الرقابة الدولية المطلوبة من الدول المعنية

هي ذلك النوع من الرقابة الذي يأتي بناءً على طلب الدولة المعنية ذاتها، رغبة منها في الإعلان عن نزاهة الانتخابات فيها. ويتمثل الهدف من هذه العملية في إجراء تدقيق

(٦) حافظ أبو سعدة، «هل نحن بحاجة إلى رقابة دولية على الانتخابات؟»، نهضة مصر، ٢٤/٧/٢٠٠٥.

شامل للعملية الانتخابية في جميع مراحلها، والتأكد من شرعيتها ونزاهتها، ومدى التزام السلطة الوطنية بالمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية.

### ج - الإشراف الدولي على الانتخابات

المقصود هنا هو الإشراف الدولي على الانتخابات، وهو أمر مختلف عن الرقابة الدولية على العملية الانتخابية، حيث يُنَاط بممثل الأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على مختلف مراحل الانتخابات أو الاستفتاء، والشهادة بنزاهتها وصدقيتها من عدمه. ويطبق عادة هذا الشكل من الإشراف الدولي على الانتخابات في البلدان المنتقلة من وضع الاستعمار إلى الاستقلال.

### ٣ - مراحل الرقابة الدولية على الانتخابات

إذا ما نظرنا إلى طبيعة عملية الرقابة الدولية على الانتخابات نجد أن هذه العملية — بشكل عام — تكون وفقاً لمراحل ثلاث: إحداها سابقة، والأخرى لاحقة للعملية الانتخابية، بينما الأخيرة، وهي المرحلة الثانية في الترتيب، التي تكون في أثناء العملية الانتخابية ذاتها<sup>(٧)</sup>.

في ما يتعلق بـ «المرحلة السابقة» على إجراء العملية الانتخابية، يتمثل في أثناءها دور اللجنة أو اللجان الدولية المعنية بالمرقابة على الانتخابات في التأكد من أن الإجراءات السابقة على إجراء العملية الانتخابية تتسم بالحياد والعدالة، من حيث المساواة بين المرشحين في الظهور في وسائل الإعلام المختلفة، وعدم تعرض أي من المرشحين — وبوجه خاص من المعارضة — إلى مضايقات أمنية أو أي شكل آخر من أشكال المضايقات من أجهزة الدولة المختلفة، والتأكد كذلك من التزام مختلف أجهزة الدولة الحياد التام تجاه جميع المرشحين، وحصول كلٍّ منهم على فرصته بشكل متساو، بحيث تُعدُّ هذه المرحلة بمثابة تمهيد للتعرف على الأجواء الانتخابية في البلاد، ومدى توائمها مع متطلبات الحياد والنزاهة.

أما في «المرحلة الثانية» — وتكون تلك المرحلة في أثناء العملية الانتخابية ذاتها — فتهدف اللجان المعنية بالرقابة الدولية إلى التأكد من أن العملية الانتخابية تسير وفقاً للقواعد المقبولة والمتعارف عليها دولياً، والتأكد من أن الانتخابات تُعقد في جوٍّ حرٍّ سليم من دون تدخل من أي جهة تعوق سلامتها. وتشمل هذه المرحلة التأكد من أن جداول الانتخابات سليمة وتعكس الحجم الفعلي للناخبين، وكذلك عدالة توزيع اللجان الانتخابية، وعدم حدوث عمليات تزوير في أثناء عملية الانتخابات، والتأكد من أن الصناديق الانتخابية مطابقة للمواصفات.

وتتمثل «المرحلة اللاحقة» للعملية الانتخابية في مرحلة التقييم للعملية الانتخابية برمتها، ومدى تعبيرها عن القواعد والمعايير الدولية للنزاهة والشفافية في الانتخابات، وكذلك مدى تعبيرها عن إرادة الشعوب، إذ تقوم اللجنة الدولية بإعداد تقرير توضح فيه

(٧) الجارحي، «الإشراف القضائي والرقابة الدولية على الانتخابات».

تقييمها لهذه الانتخابات. وهذا التقرير غير ملزم دولياً، إلا أنه يُشكّل نوعاً من المكانة الدولية للدول موضع الرقابة الدولية على الانتخابات فيها.

## ثانياً: الرقابة الدولية على الانتخابات في السياق العربي

يُنَاقَشُ هذا المبحث من الدراسة ظاهرة الرقابة الدولية على الانتخابات في السياق العربي من خلال العرض لتجربتي دولتين عربيتين أُجريت فيهما انتخابات مؤخراً، وكانت ذات صلة بقضية الرقابة الدولية على الانتخابات، وذلك لمناقشة مدى فاعلية الرقابة الدولية على الانتخابات كآلية لتحقيق الديمقراطية، وهما حالتا مصر وفلسطين. لكن قبل عرض هاتين التجربتين، ستنتم الإشارة سريعاً إلى أهم الرؤى العربية بشأن الموقف من الرقابة الدولية على الانتخابات، وذلك على النحو التالي:

### ١ - الموقف العربي من الرقابة الدولية على الانتخابات

في واقع الأمر، إذا ما نظرنا إلى طبيعة الموقف العربي من قضية الرقابة الدولية على الانتخابات، يمكن القول إنه لا يوجد موقف عربي موحد في هذا الشأن. فهناك من يؤيد هذا الأمر، وهناك أيضاً من يرفض، وكل له مبرراته، والمبررات لا تختلف بين الأطراف المختلفة داخل كل فريق. فالفريق الرافض، بشكل عام، يركز على مجموعة من المبررات تتمثل في كون الرقابة الدولية تُشكل انتقاصاً من سيادة الدول، خاصة في ظل وجود جهات داخلية يمكنها القيام بهذا الأمر، ومن ذلك منظمات المجتمع المدني أو السلطات القضائية. ويعزز هذا الأمر الدور المتنامي للمجتمع المدني في الوطن العربي، حيث تُشير التحليلات إلى أنه ظهرت في اليمن ومصر عام ١٩٩٥ تجارب جمعت محامين وباحثين وناشطين من منظمات أهلية تحالفوا وعملوا على إصدار تقارير حول الانتخابات، وأعدوا لوائح بالمخالفات والانتهاكات القانونية التي تخللتها.

وفي العام التالي مباشرة، تأسست في لبنان «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات»، وتُعنى بمراقبة الانتخابات ومتابعة القوانين والإجراءات الخاصة بها. وعلى رغم عدم قبول السلطات بها، خاصة في سنواتها الأولى، إلا أن عملها لم يُعترض، وقد تمكنت من تنظيم أنشطة تثقيفية واستقطاب متطوعين ومراقبة الانتخابات التشريعية في الأعوام: ١٩٩٦، و٢٠٠٠، و٢٠٠٥، والمحلية عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٤ وإصدار تقارير حولها<sup>(٨)</sup>.

وفي المغرب، تشكلت جمعية مدنية في عام ٢٠٠٢ هدفت إلى مراقبة الانتخابات وتنفيذ حملات تثقيف الناخبين والمرشحين فيها. كما شهدت السنوات القليلة الماضية تشكّل أكثر من منظمة في فلسطين تُعنى بالشأن ذاته<sup>(٩)</sup>.

على الجانب الآخر، تبرز مجموعة من السياسيين والمثقفين العرب من المؤيدين لهذا

(٨) أبو سعدة، المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

الأمر انطلاقاً من كونه يُشكّل فرصة مهمة لاطلاع المجتمع الدولي على التجارب الديمقراطية الوليدة أو تحقيق أهداف أخرى، كالشرعية السياسية، كما سيتضح في حالة فلسطين. وفي تقدير، فإن القضية ليست في رفض الرقابة الدولية أو قبولها، وإنما هناك ثلاثة أبعاد في هذا الأمر:

**البعد الأول** يتمثل في الربط بين الرقابة الدولية والديمقراطية، فالدافع عن أهمية الرقابة الدولية يطرحونها من منظور أهميتها كآلية لتدعيم الديمقراطية وتحقيق ديمقراطية الانتخابات، إلا أن هذا ليس بالضرورة حقيقة في كافة الأحوال. وسنحاول التدليل على ذلك.

**والبعد الثاني** يتمثل في إشكالية الرقابة الدولية في مواجهة الرقابة المحلية، فإذا كانت هناك رقابة محلية يمكنها القيام بهذا الدور، فما الفائدة إذاً من وجود رقابة دولية على الانتخابات؟ ويبرز هذا الأمر تحديداً بالنظر إلى **البعد الثالث** ممثلاً في أهداف الرقابة الدولية، خاصة في الحالات التي قد تشكل الرقابة الدولية آلية للتدخل في شؤون الدول الأخرى.

وبذلك، فإن التعامل مع القضية يتطلب النظر إليها في سياق الأبعاد الثلاثة.

## ٢ - انتخابات الرئاسة المصرية ورفض وجود رقابة دولية

على رغم عدم اعتراض مصر على فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات بشكل عام، وكذلك مشاركة مصر ضمن فرق دولية قامت بالرقابة على الانتخابات في عدة دول عربية وغير عربية، إلا أن فكرة القبول برقابة دولية على انتخابات الرئاسة التي أجريت في مصر مؤخراً أثارت جدلاً واسع النطاق داخل مصر وخارجها، وخاصة في ما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ هذا الأمر بإصرار من الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رقابة دولية على انتخابات الرئاسة المصرية، إذ أعلن الرئيس بوش أكثر من مرة ضرورة إجراء مصر انتخابات حرة شفافة في ظل رقابة دولية. ولم يقتصر الأمر على تصريحات بوش المتكررة، وإنما تلتها تصريحات روبرت زوليك، نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، خلال زيارته مصر، والتي أعلن خلالها أن حكومة بلاده تعتزم مراقبة الانتخابات المصرية في جميع مراحلها، بما في ذلك حملة الدعاية الانتخابية للمرشحين، وعملية فرز الأصوات، ومدى التدخل الحكومي في تلك الانتخابات<sup>(١٠)</sup>.

تلا ذلك بعض التطورات، ومنها تصريحات كلٍّ من كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، ومساعدتها ليزا تشيني، في أثناء زيارتهما القاهرة وإعلانهما عن ضرورة خضوع الانتخابات المصرية للرقابة الدولية. وفي السياق ذاته، تمّ الإعلان عن افتتاح مكتب

(١٠) «واشنطن تحت القاهرة لقبول مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات»، متوفرة على الموقع:

< <http://www.yekiti-party.org/frame/31.8.05/6.htm> > .



في القاهرة للمعهد الوطني الديمقراطي، التابع للحزب الديمقراطي الأمريكي، لكي يبدأ مهمته بمراقبه الانتخابات التي كانت وشيكة.

وقد أثارت التصريحات الأمريكية المتوالية ضجة كبيرة داخل مصر بين مؤيد ومعارض لهذا الأمر، وكل له مبرراته. الفريق الرفض طرح بعض المبررات، منها أن هذا الأمر يعني أن المصريين غير قادرين على إجراء انتخابات نزيهة، كما أن تلك الرقابة لم تطلبها مصر، وإنما كانت تفرض عليها، وهو ما يتطلب ضرورة رفض هذا النوع من الرقابة الدولية المفروضة، وخاصة أن هذا النوع من الرقابة الدولية يتم فرضه، كما أوضحنا، في الحالات التي تُعاني فيها الدول انهياراً في النظام السياسي وغياب القانون.

ومن أبرز من عبّر عن هذا الرأي، د. أسامة الباز، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية، الذي أكد أن مصر دولة ليست تحت الوصاية حتى تقبل بمراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات، مؤكداً أن هناك شفافية ورقابة قضائية كاملة على الانتخابات، فضلاً عن وجود وسائل إعلام ووكالات أنباء أجنبية ستنقل وتغطي أحداث الانتخابات بالكامل.

واتفق في الرأي ذاته مجلس الشعب المصري الذي عبّر رئيسه عن أن مصر ترفض الرقابة الدولية من الخارج على الانتخابات، وأن فرض مثل هذه الرقابة من الخارج هو أمر مرفوض دستورياً وقانونياً.

ومن الجانب القضائي، فقد أكدت محكمة استئناف القاهرة رفضها المطلق أن تكون هناك رقابة دولية من أي جهة كانت حتى لا تشارك القضاء المصري في ممارسة حقّه الدستوري في الإشراف على الانتخابات، إذ وصف بيان الجمعية العمومية غير العادية لمحكمة استئناف القاهرة رغبة الولايات المتحدة في إرسال مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات المصرية على أنها تمثل انتهاكاً صريحاً لسيادة الدولة، وتنازل من قدسية وهيبة قضائها. وشدد البيان على أن القضاء المصري ليس بحاجة إلى وصاية من أحد لأدائه دوره في الإشراف على الانتخابات. كما رفض عدد كبير من منظمات المجتمع المدني هذا الأمر ووصفوه بالإهانة لمصر.

وبذلك يتضح أن آراء الفريق المعارض للرقابة الدولية ارتكزت على أمرين: الأول هو وجود قضاء مستقل يمكنه القيام بهذه المهمة، والثاني هو كون فرض هذا النوع من الرقابة على مصر، هو أمر ينتقص من سيادتها.

على الجانب الآخر، برز فريق آخر مؤيد لوجود رقابة دولية على الانتخابات المصرية، مؤكداً حاجة مصر الماسة إلى رقابة دولية على الانتخابات لعدة أسباب، في مقدمتها أن سماح الحكومة المصرية بوجود مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات يُعدُّ نقطة تحسب لصالح الحكومة، إذ يثبت نيتها ورغبتها في تطبيق برنامج إصلاح شامل في البلاد، وأن الرقابة الدولية على الانتخابات أولى خطوات تنفيذ هذا البرنامج، وثانيها أن الرقابة الدولية على الانتخابات ستحول دون تكرار التجاوزات التي تحدث في أوقات الانتخابات، مثل

تفشي الفساد، والتدخل الإداري، وانتشار أعمال العنف والبلطجة في أثناء العملية الانتخابية وقبلها، وإساءة استخدام المال العام للدعاية لمرشحي الحكومة عبر تقديم أموال أو خدمات للناخبين، وصولاً إلى عمليات التزوير المتكررة. كما يستندون إلى ما سجلته منظمات حقوق الإنسان من انتهاكات فاضحة، خصوصاً أن سجل الحكومة في تزوير الانتخابات كان أمراً مشهوداً وصل إلى حد أن المحكمة الدستورية العليا أبطلت إحدى دورات مجلس الشعب بالكامل، بحيث يرون أن الرقابة الدولية يمكن أن تكون رادعاً للأجهزة الحكومية لمنع تزييف إرادة الناخبين، إضافة إلى أن الرقابة الدولية لا تمس سلطة القضاء في الإشراف على الانتخابات، بل تكملها وتعصد من شأنها.

أما المبرر الثالث الذي طرحه أنصار هذا الفريق، فهو إذا كانت الرقابة الدولية على الانتخابات تمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية، فذلك ليس غريباً على الحكومة المصرية، وهم يرون أن الولايات المتحدة لا تترك أي مساحة لاستقلال القرار المصري. وأخيراً، تُعد الرقابة الدولية على الانتخابات بمثابة «علامة جودة» للعديد من الانتخابات في دول العالم، لأنها تُسهم — ضمن عوامل أخرى — في تعزيز ثقة المرشحين والناخبين في نزاهة الانتخابات وسلامة إجراءاتها، وبالتالي فقد كان من المتصور أن تؤدي الانتخابات، في حالة موافقة الحكومة المصرية على هذه الرقابة، إلى إقبال المواطنين على التصويت، كما أن ذلك سيكون بمثابة شهادة تقدم للعالم أجمع على نزاهة الانتخابات<sup>(١١)</sup>.

ويتشكل هذا الفريق أساساً من عناصر حركة «كفاية» وبعض المثقفين.

أما في ما يتعلق بجماعة الإخوان المسلمين، فقد قللت من أثر الرقابة الدولية على انتخابات الرئاسة، واستبعدت أن يكون للرقابة الدولية أي أثر في تحقيق انتخابات حرة نزيهة، مؤكدة أن حالة الطوارئ المفروضة على البلاد تحول دون تحقيق أي انتخابات حرة، وأن ما تعول عليه الجماعة هو إلغاء حالة الطوارئ، وتنقية كشوف الناخبين، وتشكيل هيئة قضائية مستقلة تشرف على العملية الانتخابية إشرافاً كاملاً وحقيقياً، وأن النظام ليس لديه رغبة جادة أو نية صادقة للإصلاح السياسي، خاصة بعد أن اعتاد على الاستئثار بالسلطة التي لن يتخلى عنها طواعية<sup>(١٢)</sup>.

وقد انتهى هذا الجدل بانتصار وجهة النظر الأولى الراضية للطلب الأمريكي بمشر مراقبين دوليين للرقابة على الانتخابات الرئاسية.

## مفارقات الموقف المصري

على رغم أن الإصرار الأمريكي على قبول مصر مراقبين دوليين للرقابة على الانتخابات الرئاسية فيها قد ألغى حكم الرقابة الدولية على الانتخابات، كأحد العناصر

(١١) أحمد هريدي محمد، «لا بُدَّ من رقابة دولية على الانتخابات المصرية»، بريد العرب، <http://www.arabmail.de/Haridy12.05.2005.html> .

(١٢) محمد حسين، «الإخوان: الرقابة الدولية لن تؤثر في الانتخابات»، موقع الإسلام اليوم، ٢٠٠٥/٦/١٢.

الأساسية لها، باعتبار أنها تأتي بناءً على طلب الدولة المعنية، إلا أن الموقف المصري الرسمي ينطوي على بعض المفارقات يمكن مناقشة أبرزها على النحو التالي:

(١) مشاركة مصر في الرقابة الدولية على الانتخابات في دول أخرى: على رغم الموقف المصري المتمثل في رفض وجود رقابة دولية على انتخابات الرئاسة المصرية، وهو ما يعني رفض مصر فكرة الرقابة الدولية ذاتها، إلا أن المفارقة المهمة تتمثل في أن مصر سبق لها أن شاركت ضمن فرق الرقابة الدولية على انتخابات أجريت في دول أخرى، ومن ذلك المشاركة المصرية في الرقابة على الانتخابات النيابية الأخيرة في المغرب، حيث رأس الرئيس البوليفي السابق وخورخي كيروغا راميريز وفداً من خمسين شخصية دولية بتكليف من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب، وذلك لمراقبة الانتخابات النيابية. وكان الخبراء الخمسون يمثلون كلاً من: الأردن، والولايات المتحدة، وكندا، ومصر، وإندونيسيا، وسلوفينيا، وفلسطين، وبوليفيا، والسويد، ولبنان، والعراق، وفرنسا، والجزائر، وباكستان، وهولندا، وسوريا، واليمن، والبحرين، وبلجيكا، وصربيا، ومونتينيغرو.

(٢) مشاركة مصر في الرقابة الدولية على الانتخابات الأمريكية ذاتها: ذلك يعني أن الرفض المصري ليس رفضاً للمبدأ على إطلاقه، ولكنه رفض للتطبيق على الحالة المصرية فحسب، بحيث تصبح الإشكالية الأساسية: كيف يجوز لمصر أن ترفض الرقابة الدولية على الانتخابات فيها، انطلاقاً من أنها ليست تحت الوصاية الدولية، وفي الوقت ذاته تقوم بالمشاركة في فرق الرقابة الدولية على انتخابات دول أخرى؟

(٣) إعلان مصر عن رغبتها في انتخابات حرة ونزيهة: وعلى رغم ذلك ترفض مصر وجود رقابة دولية على الانتخابات فيها، في الوقت الذي أصبحت الرقابة الدولية على الانتخابات إحدى الآليات المعترف بها دولياً لضمان الالتزام في مواجهة المجتمع الدولي.

(٤) وجود أشكال أخرى من التدخل في شؤون مصر الداخلية: لذلك، فإن التذرع من قبيل الحكومة المصرية بأن هذا الرفض للرقابة الدولية على الانتخابات باعتبارها تدخلاً في الشؤون الداخلية لمصر، ليس أمراً على قدر كبير من الصحة.

### ٣ - انتخابات فلسطينية في ظل رقابة دولية أتت بحماس

على الجانب الآخر من حالة مصر، شهدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦ رقابة دولية متميزة، إذ شارك ٩٠٠ مراقب دولي وفلسطيني في الرقابة على تلك الانتخابات، وكانوا يمثلون ٤٨ من الحكومات والمنظمات الدولية، منها: مجلس النواب القبرصي، وبعثة البرلمان الإسباني، وحكومة كاتالونيا، وتجمع العلاقات العربية - الأسترالية في أستراليا، ووزارة الخارجية الأرمنية، وجمعية الصداقة الدانمركية - الفلسطينية، وجمهورية أوزبكستان، والمكتب الجمهوري الأسترالي، ومجلس النواب النرويجي، واتحاد المنظمات غير الحكومية النرويجية، والاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية التركية، والحكومة الصينية، وحكومة كندا، وسفارة بنما، وسفارة اليابان.

ومن بين المراقبين أكثر من ١٠٠ مراقب من الولايات المتحدة، من بينهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، ووزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت. كما شاركت دول الاتحاد الأوروبي بأكثر عدد من المراقبين، وقد وصل عددهم إلى ٢٤٠ مراقباً. وشاركت كندا بـ ٥٨ مراقباً، إضافة إلى ٣٣ مراقباً من مصر، و٢٥ آخرين من الأردن<sup>(١٣)</sup>.

وكانت السلطة الفلسطينية ذاتها هي التي طالبت برقابة دولية على الانتخابات، وقد جاء الطلب تالياً لمؤتمر صحافي لكل من الرئيس الأمريكي، ورئيس الوزراء البريطاني الذي ركّز على إقامة دولة فلسطينية تعتمد على الديمقراطية. وقد دعا خلال هذا المؤتمر إلى أنه على القيادة الفلسطينية أن «تلحق الكذاب إلى الباب»، وأن تُطالب برقابة دولية على الانتخابات التشريعية<sup>(١٤)</sup>.

وقد تمثلت أهمية الرقابة الدولية في الحالة الفلسطينية، ليس فقط في ضمان النزاهة والديمقراطية، ولكن الأهم من ذلك كانت فكرة الشرعية الدولية. لقد كان التصور هو أنه إذا ما تمت هذه الانتخابات بصورة ديمقراطية، وفي ظل رقابة دولية، فسيكون ذلك خطوة أولى في رحلة السلام. فعلى الرغم من أن إسرائيل خلال تاريخها في الصراع مع الفلسطينيين كانت تستهدف عزل الفلسطينيين، وترفض أي تدخل دولي يعطي شرعية للتحركات الفلسطينية، وتحاول إظهار الفلسطينيين كمجتمع لا يؤمن بالديمقراطية، ولا يمارسها، إلا أنه من المتصور أن الرقابة الدولية قد شكّلت خطوة مهمة في هذا الشأن.

وفي ما يتعلق بمدى نزاهة تلك الانتخابات – التي جرت في ظل رقابة دولية – فقد أشارت التقارير الدولية إلى أنها اتسمت بالنزاهة والديمقراطية، ولا يختلف اثنان على ذلك، وهذا ما أكدته تقارير المراقبين الدوليين العرب والأجانب.

وقد أسفرت هذه الانتخابات عن اكتساح حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) بحصولها على ٧٦ مقعداً من أصل مقاعد المجلس التشريعي البالغة ١٣٢. وهذا ما أعطاهما الحق في تشكيل حكومة فلسطينية، وهو ما تمّ فعلياً، إلا أن فوز حماس في الانتخابات التي تمت بطريقة ديمقراطية، وفي ظل رقابة دولية، أثار جدلاً واسع النطاق، لأن حماس تلتزم رسمياً بتدمير إسرائيل، كما تعارض اتفاقيات السلام.

وعلى رغم ديمقراطية هذه الانتخابات ونتائجها المتوقعة، إلا أنها لم تكن مرضية للمجتمع الدولي، وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ففور إعلان نتائج الانتخابات تمّ تسريب معلومات بشأن رغبة إسرائيل في إلغاء نتائج الانتخابات لمنع حماس

(١٣) «انطلاق العرس الديمقراطي الفلسطيني للانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة»، ٢٥/١/٢٠٠٥، موقع أنصار القدس على شبكة الإنترنت. < <http://www.ansar-alquds.net/news/newsJan2006.htm> > .

(١٤) أحمد الربيعي، «الانتخابات الفلسطينية.. الإشراف الدولي!!»، الشرق الأوسط، ١٤/١١/٢٠٠٤.

من تشكيل الحكومة، كما تمّ الإعلان إسرائيلياً عن أن مجرد وصول حماس إلى الحكم في السلطة يتوجب أن يعجل باتخاذ قرار الفصل التام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وعدم الإبقاء على علاقة من أي نوع معها، ويشمل ذلك وقف الاتصالات مع أبو مازن، ووقف المساعدات، وإغلاق المعابر، وعدم السماح بإدخال السائحين، وإلغاء اتفاقية الممر الآمن، الأمر الذي يعني وقف العلاقات التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة تقريباً.

ومع نجاح حماس في تشكيل حكومتها، بدأ التخطيط في إفشال حماس، كما فرض المجتمع الدولي عزلة على الحكومة الفلسطينية الجديدة، فقد أعلنت الولايات المتحدة وقف المساعدات الممنوحة للسلطة الفلسطينية فور تشكيل حماس للحكومة. كما طالبت إسرائيل بأن يُفرض على حماس الاعتراف بإسرائيل والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، وكذلك الالتزام بنزع سلاحها، ورأت إسرائيل أن ذلك يمكن عبر فرض مقاطعة ووقف التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية. وبالفعل تبنت الرباعية الدولية الموقف الإسرائيلي. وهو ما وضع حماس في مواجهة غير متكافئة مع المجتمع الدولي.

إن المفارقة الأساسية في هذا الشأن هي: كيف يأتي مثل هذا التصرف من قبل المجتمع الدولي مع حكومة منتخبة ديمقراطياً في ظلّ انتخابات شهدت رقابة دولية واعترف لها بالنزاهة؟

كما إن حديث القوى الكبرى عن أهمية وضرورة الرقابة الدولية على الانتخابات لضمان الديمقراطية هو أمر ليس صحيحاً على الإطلاق، فهناك اعتبارات المواءمة السياسية التي تُشكّل في أغلب الأحيان العنصر المهيمن في هذا الشأن.

وتطرح مقارنة الموقفين المصري والفلسطيني تساؤلاً بشأن الفرضية الأساسية، وهي العلاقة بين الرقابة الدولية والديمقراطية، بمعنى إلى أي مدى أسهم توافر الرقابة الدولية (الحالة الفلسطينية) في توافر الديمقراطية، وحال غياب الرقابة الدولية (حالة مصر) في غياب الديمقراطية؟

إن ما تمّ طرحه في ما سبق يتناقض مع الفرضية الأساسية للدراسة، وهي الفرضية التي تمّ وضعها استناداً إلى الأدبيات التي تُناقش أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات، فتوافر الرقابة الدولية في حالة فلسطين، وإن ضمنت توافر ديمقراطية الانتخابات، إلا أن الديمقراطية ذاتها لم تتحقق، فإرادة الشعب التي أتت بحماس إلى السلطة – وهذا جوهر الديمقراطية – لم تحترم، إلا أن ديمقراطية الانتخابات هي مجرد جزء من كل، والعبرة تتمثل في احترام الديمقراطية ككل بعيداً عن أية اعتبارات سياسية أخرى.

على الجانب الآخر، وفي حالة مصر، وعلى رغم ما تمت الإشارة إليه، فإنه لا يمكن القول إن عدم توافر الرقابة الدولية ضمن توافر الديمقراطية، إلا أن التساؤل هو: حتّى ولو توافرت الرقابة الدولية، وتحققت الديمقراطية الانتخابية، لكن ماذا بعد الانتخابات الديمقراطية؟، فهذه مجرد مرحلة من مراحل الديمقراطية، وإن تحققت مطلب، من دون أن يكون وسيلة لتحقيق الديمقراطية.

## ثالثاً: الرقابة الدولية على الانتخابات والديمقراطية في الوطن العربي

كما أوضحنا، فقد أضحت الرقابة الدولية على الانتخابات إحدى الظواهر المنتشرة ليس فقط في الدول النامية، بل أصبح هذا الأمر متكرر الحدوث في المجتمعات المتقدمة أيضاً، كما يُعدُّ قبول الدول هذا النوع من الرقابة على ما يُجرى فيها من انتخابات مؤشراً على رغبتها في إظهار مدى نزاهة الانتخابات أمام العالم.

لكن، وعلى رغم أهمية هذا النوع من الرقابة الدولية، إلا أن هناك مجموعة من الاعتبارات السياسية التي تؤثر فيه، والتي قد تحدّ من فاعليته كآلية لضمان النزاهة الانتخابية وضمان الديمقراطية.

وسنعرض في ما يلي فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات والديمقراطية في الوطن العربي من خلال التركيز أولاً على أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات في إطار عملية دعم الديمقراطية، ثمّ عرض لمبررات معارضة مثل هذا النوع من الرقابة الدولية، وذلك في إطار اعتبارات المواءمة السياسية من خلال مناقشة الرقابة الدولية على الانتخابات وتناقضات الاستخدام.

### ١ - أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات

تُشكّل الرقابة الدولية على الانتخابات إحدى الآليات المهمة لدعم الديمقراطية في المجتمعات المختلفة، وذلك من خلال متابعة العالم لما يحدث داخلياً في تلك المجتمعات لضمان نزاهة ما يُجرى من انتخابات، خاصة أن مثل هذا النوع من الرقابة الدولية لا يمسّ سيادة الدولة، إضافة إلى كونه أصبح الآن مطلباً داخلياً كإحدى الضمانات لدى المعارضة للكشف عن عمليات التزوير في الانتخابات ومنع تكرارها في الانتخابات التالية، وهو ما يبرز بوجه خاص في حالة الحكومات التسلطية.

وتبرز أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات في الوقت الحالي في سياق حقائق عدة تتمثل في أن هذا الأمر أصبح عرفاً دولياً، بل إن بعض المفسّرين يكاد يضمنه إلى القانون الدولي وملحقاته. ومن ناحية ثانية، فإن عصر العولمة فرض قدراً كبيراً من التغيّرات، بحيث لم يعد ما يحدث داخلياً حكراً على الدولة أو شأنًا داخلياً خاصاً بها، خاصة إذا كانت هذه المجتمعات ترغب فعلياً في إشاعة الديمقراطية.

وفي السياق العربي، ومما يؤكّد أهمية هذا الأمر أن هناك عدة دول عربية قبلت بهذا المبدأ، سواء للتطبيق داخلها أو بالمشاركة في الرقابة على الانتخابات في دول أخرى، سواء كانت نامية أو متقدمة.

### ٢ - الرقابة الدولية على الانتخابات وتناقضات الاستخدام

على رغم أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات، كما أوضحنا، إلا أن هناك فريقاً من الباحثين والسياسيين العرب يرفض هذا النوع من الرقابة الدولية انطلاقاً من كونه يُمثّل

مساساً بسيادة الدولة، ويعكس تدخلاً في شؤونها الداخلية، كما أنه يضع الحكومات في وضع العجز عن إدارة عملية الإصلاح الداخلي، ويؤكد بدلاً من ذلك على أهمية التركيز فقط على الإشراف الداخلي فحسب. وتبرز أهمية هذا الأخير في ظل وجود مجتمع مدني فعال يمكنه القيام بهذا الأمر الإشرافي، ففي أقطار عربية قامت عدة منظمات أو تحالفات مدنية هدفت إلى مراقبة الانتخابات، والتأكد من شفافية المسار الانتخابي، ومن نزاهة مختلف إجراءات العملية الانتخابية.

إلا أن المشكلة الأكبر والأهم تبرز في البعد الدولي للمظاهرة من خلال الربط بين إشراف دول أخرى على الانتخابات – وخاصة الدول الكبرى – وتدخل تلك الأخيرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وهناك حقائق تدعم هذه المخاوف، فهناك دول شهدت انتخابات نزيهة تمتعت بالرقابة الدولية بحيث وُصفت بأنها انتخابات ديمقراطية، ونظراً إلى أن نتائجها لم تكن مرغوباً فيها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تمّ التنصّل منها، ومن ذلك ما حدث في الجزائر عام ١٩٩٢ عندما حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على غالبية ساحقة من الأصوات، وهو الأمر الذي لم يكن مرغوباً فيه لدى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل الأخيرة تلجأ إلى دعم الجيش ليقوم بانقلاب عسكري محبطاً المحاولة الديمقراطية.

والأمر ذاته تكرر في الحالة الفلسطينية التي شهدت انتخابات نزيهة، إلا أنها أوتت بحماس إلى السلطة، وهو الأمر الذي لم يكن مرغوباً فيه إسرائيلياً وأمريكياً.

وبرز هذا الأمر في سياق مختلف، وذلك ضمن مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير عام ٢٠٠٤، والتي تعنى بالتغيير في الشرق الأوسط الكبير انطلاقاً من أن الوطن العربي أصبح معملاً لتفريخ الإرهاب، وهو ما يرجع إلى عوامل عدة – وفقاً للمنظور الأمريكي – وهي: النظم الاستبدادية للحكم، والتخلف في الأنظمة التعليمية والاقتصادية. وفي هذا السياق، تمّ طرح مثلث التغيير في الوطن العربي، وأضلاعه الثلاثة هي: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية.

في إطار الشقّ السياسي المرتبط بتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، فقد حظيت عملية تنظيم الانتخابات في الوطن العربي بأهمية خاصة، إذ طرحت «مبادرة الانتخابات الحرة»، حيث تمّ النصّ على: «بالتعاون مع بلدان الشرق الأوسط التي تُظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدّم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ: (١) تقديم مساعدات تقنية عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير. (٢) تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك».

وعلى رغم البعد الخيّر في هذا الأمر، إلا أن الخبرة التاريخية كشفت عن أن بعض

المبادئ الأساسية، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، تحولت إلى أداة في أيدي القوى الكبرى لتحقيق مصالحها بعيداً عن المضمون الفعلي لتلك المفاهيم، يُضاف إلى ذلك أنه في حالات معينة شكّلت أبسط أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول أداة للسيطرة الكاملة على تلك الدول.

وما يؤكّد هذا الأمر ما أصبح ملاحظاً من أن أدوات إدارة العلاقات الدولية شهدت تغييراً كبيراً بحيث لم تعد مقصورة على أدوات الدبلوماسية التقليدية، كالتفاوض وغيره، بل أصبحت هناك أدوات جديدة للسيطرة، ومن بينها المفاهيم، وذلك في إطار ما يُطرح من معانٍ مزدوجة ومتناقضة بما يحقق مصالح القوى الكبرى فحسب. وفي هذا الصدد تمّ اللجوء إلى وضع مجموعة جديدة من المفاهيم ذات المعاني المزدوجة، إضافة إلى المفاهيم القائمة بحيث أصبحت المفاهيم الآن أداة من أدوات القوى الكبرى لتحقيق أهدافها.

وعلى هذا الأساس، أصبحنا في وضع المتلقي لمنظومة مفاهيمية تُصاغ غربياً، تدافع عنها القوى الكبرى بما يُسهم في تحقيق مصالحها ويجعلها علاقة أحادية الاتجاه. وخطورة هذه المنظومة المفاهيمية تتمثل في كونها تضم مفاهيم برافقة لا يمكن رفضها، كما لا يمكن مواجهة تداعياتها. فعلى سبيل المثال، نجد الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى احترام حقوق الإنسان في دول العالم كافة، وتدعو إلى فرض عقوبات على الدول المنتهكة لحقوق الأفراد، من دون أن تلزم نفسها بعدم انتهاك حقوق الأفراد الأساسية، فالولايات المتحدة في الوقت الحالي هي المنتهك الأكبر لحقوق الأفراد، وبوجه خاص في الوطن العربي، سواء أكان ذلك بشكل مباشر من خلال دورها في العراق، أم بشكل غير مباشر من خلال السماح لإسرائيل بما تقوم به في الأراضي المحتلة.

والأمر ذاته بالنسبة إلى مفهوم الديمقراطية، فنجد الدولة ذاتها تدعو إلى نشر الديمقراطية في العالم وتحارب الأنظمة السلطوية، مدّعية أنها من أعرق الديمقراطيات التي عرفها التاريخ، في حين أن هذه الدولة الديمقراطية تخالف أبسط مبادئ الديمقراطية، فقد شنت الحرب على العراق في وقت كان فيه أكثر من ٦٠ بالمئة من الشعب الأمريكي معارضاً لهذه الحرب. يُضاف إلى ذلك أنه عند الحديث عن الملف النووي الإيراني ومقارنته بما لدى إسرائيل أيضاً من سلاح نووي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تدافع عن هذا الأمر، مبرّرة إياه بأن إسرائيل هي دولة ديمقراطية فيها مؤسسات قد تقف حائلاً دون استخدام السلاح النووي استخداماً عسكرياً، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دولة ديمقراطية، وفيها مؤسسات أيضاً، عندما استخدمت القنبلة النووية في الحرب العالمية الثانية وألقتها على اليابان، وهي المرة الوحيدة التي تمّ فيها استخدام السلاح النووي.

والأكثر من ذلك أن استخدام المفاهيم كأداة للضغط أصبح يختلف من فترة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، في البداية كانت الولايات المتحدة الأمريكية ومحافظوها الجدد يرون أن الديمقراطية والإسلام لا يتعايشان، ومن ثمّ لا مجال للحديث عن نشر الديمقراطية في الدول الإسلامية والدول العربية، حيث كان من مصلحة الولايات المتحدة



الأمريكية في ذلك الوقت الإبقاء على الأنظمة القائمة، إلا أنه مع حدوث تحول في بنية النظام الدولي بدت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى وسائل للضغط على تلك الأنظمة، لذا لجأت إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليس لكونها دولة خيرة ترغب في نشر الديمقراطية في العالم أجمع، ولكن ذلك جاء في الأساس بناء على رغبتها في الضغط على تلك الدول من أجل إحراجها بأمور لا تستطيع القيام بها وصعبة التحقيق بالنسبة إليها. وربما إذا ما تحقق هذا الأمر، وتحولت تلك الدول إلى دول ديمقراطية، نجد الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى وسائل أخرى للضغط، وربما سيأتي وقت ترفع فيه شعار «السلطوية هي الحل».

ويتضح من هذا الأمر وجود تناقض في تطبيقات تلك المفاهيم وفقاً للاعتبارات السياسية، أي أن تلك المفاهيم أصبحت أدوات تطبق وفقاً لاعتبارات غير موضوعية.

ومن أبرز المفاهيم التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد مفهوم «التدخل الدولي الإنساني»، وهو مفهوم وضع في الأساس لتدشين مجموعة جديدة من الأعراف الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالهدف الظاهر أو المعلن هو التدخل لوقف انتهاكات حقوق الأفراد، على أن يتم هذا الأمر بشكل جماعي وبفويض من الأمم المتحدة، إلا أن تطبيقات المفهوم كشفت عن أن التدخل الدولي أصبح محكوماً باعتبارات سياسية ولتحقيق مصالح استراتيجية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن دور الأمم المتحدة لم يعد حاكماً بالضرورة لعملية التدخل الدولي الإنساني. ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد تدخل حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا، كما سلفت الإشارة، إذ جاء هذا التدخل في الأساس من دون تفويض من الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الهدف الفعلي من هذا التدخل، نجد أن المصالح السياسية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي حكمت عملية التدخل في الأساس، إذ تؤكد التحليلات على أن قرار التدخل عكس رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الاستمرار في تكريس دورها القيادي في قارة أوروبا، في رسالة إلى الدول الأوروبية لإخبارها بأنها ستظل عاجزة عن أن تؤدي دوراً أمنياً مستقلاً. فعلى الرغم من تعثر المفاوضات التي بدأت في ٦ شباط/فبراير عام ١٩٩٩ حول مستقبل الإقليم، إلا أن تلك المفاوضات كانت تسير في طريقها إلى حل الصراع، نظراً إلى أنها ركزت بصورة أساسية على التطرق إلى جوهر الصراع من خلال تأكيدها على ضرورة حصول البان الإقليم على حكم ذاتي موسع، مع ضرورة وجود قوات عسكرية دولية لمراقبة الأوضاع في الإقليم. وقد حدث خلاف حول تشكيل تلك القوات، إذ رفض الجانب الصربي أن تتولى قوات حلف شمال الأطلسي مهمة مراقبة ضمان تنفيذ الاتفاق، وطُرح بديل لذلك، وهو إما أن تكون تلك القوات من الأمم المتحدة أو من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونظراً إلى أن نجاح المفاوضات بالتوصل إلى حل سياسي للوضع في الإقليم كان يعني تراجع الدور الأمريكي في أوروبا، فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية فترة توقف المفاوضات للعمل على إفشالها من خلال تغيير بعض نصوص الاتفاق، الأمر الذي أدى إلى

توقف الجولة الثانية من المفاوضات وبدء الحملة الجوية لحلف شمال الأطلسي. ونظراً إلى أن نقل الأمر إلى مجلس الأمن كان سيواجه بالفيتو الروسي، لذا تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على تفويض من الأمم المتحدة<sup>(١٥)</sup>.

## خاتمة

في ما يتعلق بالفرض الأساسي للدراسة، فقد اتضح خطأ هذا الفرض، إذ على الرغم من أهمية الرقابة الدولية النزيهة التي تمّ توضيحها، إلا أنّها ليست الضامن الوحيد لتحقيق الديمقراطية، والدليل على ذلك حالتا الجزائر وفلسطين. وتبعاً لذلك، فالعبرة ليس في الانتخابية ذاتها، وخاصة أن الديمقراطية ذاتها تحولت في بعض الأحيان إلى مجرد آلية من قبل القوى الكبرى لتحقيق مصالحها. إن هناك العديد من الضمانات الأخرى الواجب أخذها في الاعتبار، وأهمها الإرادة الداخلية للدول ذاتها لتحقيق الديمقراطية، وربما الأهم من الرقابة الدولية هو الرقابة الذاتية أو الرقابة الشعبية من خلال دور المجتمع المدني، لكن هذا لا يلغي دور الرقابة الدولية المتوازنة الهادفة إلى القيام بدورها الأساسي من دون التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وبناءً على ما سبق، هناك عدة ملاحظات خلصت إليها الدراسة البحثية تتمثل في التالي:

١ - إن كون العملية الانتخابية اتسمت بالحرية والنزاهة، كما هو الحال في الانتخابات النيابية الفلسطينية لعام ٢٠٠٦، لا يعني بالضرورة ضمان توافر الديمقراطية وتمكين الأغلبية من الحكم في هذا البلد، فقد تكون هناك اعتبارات أخرى تحكم مسيرة العملية الديمقراطية، قد لا يكون للدول ذاتها شأن بها، مثل حالة الاحتلال وفقدان حق تقرير المصير.

٢ - تُعدُّ كلٌّ من الرقابة المحلية والرقابة الدولية النزيهة في الانتخابات التي يغلب عليها الجانبان الأهلي والدولي معاً، صمام الأمان لضمان حسن سير العملية الانتخابية، والتأكد من نزاهتها وسلامتها، فبمقتضاها تجري العملية الانتخابية بجميع مراحلها في ظروف علنية تتسم بالشفافية، كما تُساهمان في توفير الثقة بالعملية الانتخابية والاطمئنان إلى نتائجها، سواء كان ذلك من قبل عموم المواطنين والناخبين أو المرشحين. والأهم من هذا كله، احترام رغبة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بعيداً عن أية اعتبارات أخرى.

٣ - الديمقراطية عملية مستمرة وشاملة، والانتخابات آلية من آلياتها فقط. وما لم يكن نظام الحكم ديمقراطياً في المقام الأول، فإن مجرد إجراء انتخابات لا يعني وجود ديمقراطية مهما توفر لها من تركية خارجية يشوبها الغرض ■

(١٥) عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات السياسية والأبعاد الإنسانية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، ص ٩٩ - ١٠٥.